تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والتكوين والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين باعتباره مدخلا أساسيا للمهننة

Teacher Education Between Higher Schools of Education and Training and The Regional Centers for Education and Training Professions as A Fundamental Entry Point to Professionalization

د. نور الدين غزوان

جامعة السلطان مولاي سليمان

المغرب

ghazouane.kh@hotmail.fr

تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والتكوين والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين باعتباره مدخلا أساسيا للمهننة

د. نور الدين غزوان

ملخّص:

تروم هذه الورقة الوقوف عند قضية تكوين المدرسين داخل المنظومة التربوية المغربية من زاوية تحليلية تركز على التمفصل بين المدارس العليا للتربية والتكوين والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، باعتباره مدخلا أساسيّا لتحقيق مهننة فعلية لمهنة التدريس. وتنطلق الورقة من تصور يعتبر أن تكوين المدرسين لا يمكن اختزاله في أبعاد تقنية أو إجرائية معزولة، بل يشكل اختيارا بنيويّا واستراتيجيّا يتقاطع مع الفلسفة التربوية للمجتمع، ومع رهانات الإصلاح التربوي وجودة التعلمات.

الكلمات المفاتيح: المدرسة المغربية، تكوين المدرسين، المهننة، الإصلاح التربوي.

ABSTRACT:

This paper seeks to examine the issue of teacher education within the Moroccan educational system through an analytical lens that foregrounds the articulation between Higher Schools of Education and Training and the Regional Centers for Education and Training Professions, viewing this articulation as a key entry point to the effective professionalization of the teaching profession. The paper is grounded in a perspective that considers teacher education not as a collection of isolated technical or procedural dimensions, but rather as a structural and strategic choice that intersects with the educational philosophy of society, as well as with the broader challenges of educational reform and the pursuit of quality learning outcomes

Keywords: Moroccan School System; Teacher Education; Professionalization; Educational Reform.

1- مقدّمة:

تعد المدرسة إحدى أهم المؤسّسات التي يعتمد عليها النسيج الاجتماعي في تحقيق رهاناته واستراتيجياته المختلفة، فالمدرسة هي المسؤولة، لا محالة، عن تحقيق وبناء تنمية اجتماعية شاملة تستجيب لمتطلبات الواقع المجتمعيّ في أبعاده وامتداداته المتعددة، كما أنها المسؤولة عن خلق شروط الحركية الاجتماعية والرقيّ العموديّ للأفراد المتردّدين عليها. إنّ المدرسة لا تنفصل عن تعقيدات المجتمع وتمفصلاته وتحوّلاته، وهو ما لا ينفصل بدوره عن التحولات المجتمعية التي تعرفها المنظومات الكونية، بل تتداخل وتتفاعل مع هذه التعقيدات والتحولات، إذ أن رهاناتها وأدوارها هي نتيجة مباشرة لرهانات المجتمع من جهة، وسبب في خلق رهانات جديدة موجّهة للمجتمع من جهة أخرى.

لقد جعلت هذه الأدوار الحاسمة من المدرسة نقطة لتلاقي مجموع مكونات المجتمع، في جميع البلدان، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال التقاطعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية...إلخ، التي تحتضنها هذه المؤسّسة، ذلك أن تحقيق الرهانات التي يصبو إليها المجتمع، يتطلب الحرص على دمج كل الأبعاد المشكّلة له في إطار فلسفة عامّة للتربية، تعكس ما نصطلح عليه بالمشروع المجتمعي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الفلسفة العامة التي توجه مؤسسة المدرسة لا تتوقف عند حدود الأهداف والرهانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإديولوجية للمجتمع، بل تمسّ كذلك كلّ الجوانب البيداغوجية المعمول بها؛ فالمناهج، والمقاربات، وطرق التدريس، وأساليب التقويم...إلخ، كلها تعبير عن هذه الفلسفة التربوية.

ومن بين أهم القضايا التي تعتبر موضوعا مهمّا في إطار الفلسفة التربوية للمجتمع، نجد قضية تكوين المدرسين، ذلك أنّ المدرس هو حلقة الوصل التي يتم من خلالها تحقيق كل الأهداف المتوخّاة من المدرسة، وهو الرابط الرئيس بين الأفراد والمجتمع، لذلك فمسألة تكوينه ليست مسألة تقنية كما ينظر إليها في كثير من الأحيان، بقدر ما هي استراتيجية واعية تتفاعل مع كل الاختيارات التي تتبناها المنظومة التربوية؛ فمسألة التكوين لا تنفصل عن طبيعة حاجيات المجتمع المستقبلية، كما لا تنفصل عن المناهج الدراسية والمقاربات البيداغوجية والكفايات التي تسعى المدرسة إلى ترسيخها لدى المتعلمين.

وفي هذا الصدد، وفي ارتباط بسياقنا المحلي، نشير إلى أن المنظومة التربوية بالمغرب قد راهنت بشكل كبير على مسألة تكوين المدرسين، عبر جعلها للمدرس المحور الرئيس لتحقيق الأهداف والغايات التي تتوخّى بلوغها، كما جعلته أحد أهم الرافعات التي تمّ التركيز عليها في كلّ الإصلاحات التي شهدتها هذه المنظومة عبر التاريخ. وبناء على ذلك، سنخصص هذه الورقة لتسليط الضوء على الأهمية الحاسمة التي تسنّها المدرسة المغربية للمدرس في تحقيق أهدافها، والنهوض بأوضاعها، وذلك عبر الكشف عن:

- تجليات هذه الأهمية في مختلف الوثائق المرجعية التي تحكم فلسفتها التربوية؛
- المرتكزات الأساسية المعتمدة في تكوين المدرسين؛
- الإكراهات والتحديات التي يشهدها تكوين المدرسين؛

مجلّة نقد وتنوير - العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة ـــــــ

تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والمراكز الجهوية ـــــــ

3- المرتكزات الأساسية في تكوين المدرسين بالمغرب:

إن الحديث عن دور المدرس وأهمّيته الحاسمة داخل المنظومة التربوية في المغرب لا يعكس توجّها شكليا يتم من خلاله السعي إلى خلق روابط وجسور نظرية بين رهانات المدرسة المنشودة وواقعها الفعلي، بقدر ما يعكس منظورا نسقيا متكاملا، يتفاعل فيه المدرس مع كل حيثيات وأبعاد هذه المنظومة، فالمدرس، إلى جانب ارتباطه بأهداف المدرسة وغاياتها ، يرتبط بشكل مباشر بالمتعلمين باعتبارهم محورا من محاور العملية التعليمية التعلمية، وهو ما يحتم عليه الإلمام والتمكن من كل الجوانب ذات الطبيعة البيداغوجية والديداكتيكية، والعمل على تحيينها بشكل مستمر، ذلك أن هذه المهمة تعبر عن سيرورة بناء وتطور دائمة في الزمن.

لا شك في أن الشكل الذي يتخذه تطبيق هذه المهمة يعد الركيزة الأساسية والمبدأ الذي يتم من خلاله تفعيل كل المتطلبات التي تضعها المنظومة التربوية على عاتق المدرس في تنزيل أهدافها وغاياتها. ويعبر مصطلح الشكل هنا عن مهمة التدريس في بعدها الواقعي، وتجلياتها المتعددة، ونقصد هنا على وجه التحديد عمليات التخطيط والتدبير والتقويم، التي تقتضي إلماما بالمقاربات والبيداغوجيات المعمول بها داخل المنظومة التربوية.

وفي هذا السياق، جعلت المنظومة التربوية من تكوين المدرسين مسألة في غاية الأهمية، إذ جعلت منه شرطا ضروريا لممارسة هذه المهنة، كما دعت إلى وجوب استمراره خلال كل مراحل المسار المهني للمدرس، وذلك عن طريق تقسيم هذا التكوين إلى قسمين: تكوين أساس، وتكوين مستمر. أما بخصوص التكوين الأساس فهو يعبر عن التكوين النظري والتطبيقي الذي يحظى به المدرس قبل استلامه لمهامه التربوية، وهو يهدف إلى تزويده بالمعارف الأساسية المتعلقة بتخصصه الدراسي، إلى جانب المهارات والكفايات والقدرات التي يجب تطويرها من أجل التمكن منها لأداء مهمته. وقد نص الميثاق الوطني على أهمية هذا النوع من التكوين، عبر تأكيده على ضرورة توحيد مختلف مؤسسات إعداد أطر التربية والتكوين على المستوى الجهوي، وربطها بالجامعة، وذلك بغية تعبئة كل الإمكانات المتاحة من أجل تمكين المدرسين من تكوين متين، قبل استلامهم لمهامهم، وذلك وفق أهداف ومدد زمنية ونظام للتكوين والتدريب يتم تحديدها بانتظام على ضوء التطورات التربوية والتقويم البيداغوجي[1].

أما بخصوص التكوين المستمر، فهو يأتي لمواكبة التحولات والمتطلبات التي يتعين على المدرسة الاستجابة لها. لهذا تركز النظم التربوية على التطوير المهني لمدرسيها، والهدف من هذا التطوير هو الحفاظ على كفايات الأساتذة ومعارفهم، والعمل على تعميق نطاقها وتوسيعه، وتكييف ممارساتهم البيداغوجية

1- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص46.

مع تنوع مواصفات التلامذة ومستويات تعلمهم، ومواكبة إدخال الابتكارات التي ثبتت فعاليتها التربوية علميا[1].

لقد برهنت عدة دراسات على أن التكوين المستمر، بأشكاله المختلفة، يؤثر في الكفايات البيداغوجية، وفي التطور المهني للأساتذة، وبالتالي في تعلم التلامذة، ويجد هذا الأمر صداه في نتائج بعض الدراسات التي أثبتت أن ثمانين (80) في المائة من الأساتذة صرحوا بأن التكوين المستمر كان له أثر إيجابي في ممارساتهم البيداغوجية، ومن بين التكوينات التي كان لها أكبر الأثر في ممارساتهم تلك التي تستند إلى مواد البرامج الدراسية ومضامينها، وتعتمد على التعاون، وإدماج مقاربات التعلم الفعالة والتعاونية في مجال التدريس. كما أن الأساتذة الذين شاركوا في تكوين مستمر فعال، يتميزون بمستويات أعلى من الفعالية الشخصية، والرضا الوظيفي[2].

وفي هذا الصدد، أقر الميثاق الوطني للتربية والتكوين بضرورة استفادة أطر التربية والتكوين، على اختلاف مهامهم أو المستوى الذي يزاولون فيه، من نوعين من التكوين المستمر وإعادة التأهيل:

- حصص سنوية قصيرة لتحسين الكفايات والرفع من مستواها، مدتها ثلاثون ساعة يتم توزيعها بدقة.
- حصص لإعادة التأهيل بصفة معمّقة تنظم على الأقل مرة كل ثلاث سنوات.

كما نص الميثاق الوطني على أن دورات التكوين المستمر تنظم على أساس الأهداف الملائمة للمستجدات التعليمية والبيداغوجية، وفي ضوء الدراسة التحليلية لحاجات الفئات المستهدفة، وآراء الشركاء ومقترحاتهم بخصوص العملية التربوية من آباء وأولياء وذوي خبرة في التربية والاقتصاد والاجتماع والثقافة[3].

وتوصي الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 بدورها على أهمية التكوين المستمر والتأهيل مدى الحياة المهنية للفاعلين التربويين بمختلف ميادين التربية والتكوين والبحث، لكونه فرصة متجددة للتنمية المهنية ومواكبة مستجدات التربية والتكوين، كما تدعو، في المدى القريب، إلى ضرورة إعداد وتفعيل استراتيجيات للتكوين المستمر، بحسب الهيئات، وبمخططات تستجيب لحاجاتهم الفعلية، وذلك بالتنسيق مع الأكاديميات الجهوية ومع مراكز التكوين، ومع الجامعات[4].

وأخيرا، ألحّ القانون الإطار 51-17، من جهته، على ضرورة وضع السلطات الحكومية ومؤسسات التكوين بشراكة مع الهيئات العامة والخاصة، برامج للتكوين المستمر والمتخصص لفائدة الأطر العاملة بمختلف

1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مهنة الأستاذ في المغرب بمعيار المقارنة الدولية، تقرير موضوعاتي، 2021 ص26.

أنظر أيضا: عبد الكريم غريب، المنهل التربوي: الجزء الأول، منشورات عالم التربية، 2006، ص451-452.

2- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مهنة الأستاذ في المغرب بمعيار المقارنة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص26.

3- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص47.

4- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، مرجع سبق ذكره، ص27.

مجلّة نقد وتنوير - العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة ـــــــ

تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والمراكز الجهوية ـــــــ

5- المهننة باعتبارها اختيارا استراتيجيا في تكوين المدرسين بالمغرب:

أمام هذه الإخلالات التي تَعتوِر تكوين المدرس داخل المنظومة التربوية في المغرب، عملت هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة على تبني منظور جديد يأخذ بعين الاعتبار الأدوار الأساسية للمدرس، وذلك بمحاولة تجديد الأسس التي تقوم عليها مهمته، سعيا إلى الارتقاء بالمنظومة التربوية وتحسين أدائها، في ضوء التقارير التي تكشف جوانب النقص والاختلال التي ظلت جاثمة على مستوى تنزيل كل محاولات الإصلاح منذ صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999.

تعتبر المهننة الخيار الاستراتيجي الذي تعتمد عليه المنظومة التربوية اليوم في النهوض بأدوار المدرس، من أجل إعادة الاعتبار إلى وظائف المدرسة، وأهميتها الحيوية في تفعيل التوجهات العامة للبلد. تشير المهننة إلى مجموع العمليات التي تستهدف تحويل نشاط ما إلى مهنة اجتماعية منظمة، يحركها إنتاج موضوعات أو خدمات معينة، ولها إطارها التنظيمي والاجتماعي، وقواعدها ومتطلباتها الخاصة بالأداء المهني، وهي ترتبط، في مجال التربية والتكوين، بالتكوين المعرفي والتربوي والعملي الدائم، الذي يستغرق المسار المهني بأكمله، من أجل إكساب الكفايات اللازمة لممارسة المهام التي تتطلبها المهن التربوية، وبغاية الارتقاء بجودة الأداء المهني ومردوديته. وهو أداء يقتضي المرونة الكافية لقيادة مختلف الوضعيات الخاصة بالمهنة، والقدرة على التوظيف الناجع لمختلف الموارد المتاحة، وملاءمتها لهذه الوضعيات، قصد تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية التربوية في شموليتها، وفي مقدمتها إنجاح التعلمات[1].

لقد حددت الرؤية الاستراتيجية المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المهننة بشكل مفصّل، وهي كالآتي[2]:

- إعادة تحديد المهام والأدوار والمواصفات المرتبطة بمهن التربية والتكوين، في انسجام مع متطلبات المجتمع والمدرسة والمستجدات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي.
- تشجيع كل المبادرات لدى الفاعلين التربويين، الرامية إلى دعم متانة التعلمات والتكوينات، وتحسين جودة المدرسة، وذلك في تقيّد تامّ بالقانون والمناهج والبرامج والتوجهات التربوية وهندسات التكوين الرسمية المعتمدة.
- تحديد المواصفات النوعية الخاصة بالفاعلين التربويين، مع مراعاة المرونة والقابلية للتكيف مع خصوصيات مجالات العمل وظروفه، واستقلالية المبادرة في مجالات البيداغوجيا والبحث والإبداع والابتكار.
- جعل التكوين الأساسي إلزاميا وممهننا.
- نهج تكوين مستمر ومؤهل مدى الحياة المهنية.
- تدبير ناجع للمسار المهني، قائم على المواكبة والتقييم والترقية المهنية على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية.

1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، مرجع سبق ذكره، ص83.
2- المرجع نفسه، ص24.

- الحفز المادي والمعنوي وتحسين ظروف العمل ومزاولة المهنة.
- التوازن بين التمتع بالحقوق والالتزام بواجبات الممارسة المهنية وأخلاقياتها، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

يتضح من خلال هذه المبادئ أن مهننة مهن المدرس، أصبحت ترتبط بمفهوم دينامي للتعليم، إذ تسعى إلى تكوين مهنيين مستقلين، قادرين على الابتكار، والخلق، والإبداع. وهي نتيجة لتطور مهنة التعليم، وخاصة بفعل ظهور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وتنوع جمهور التلامذة الناجم عن تعميم التمدرس، وإدخال أبعاد الإنصاف والإدماج في التعليم.

هذا، وتعطي برامج التكوين الرامية إلى مهننة الأساتذة أهمية كبيرة لاكتساب المعارف والممارسات البيداغوجية القائمة على البحث العلمي؛ فضلا عن الالتزام القوي ببناء أخلاقيات المهنة. ويحول هذا النوع من التكوين الأساتذة إلى خبراء في المادة أو المواد التي يدرسونها، كما يعمل على تنمية حسهم النقديّ، واستقلاليتهم، وكذلك قدرتهم على مواجهة وضعيات التدريس المختلفة. وفي هذا الإطار، يصبح الأساتذة ضامنين لجودة التعليم، ومتمكنين من الكفايات الضرورية لتكييف ممارساتهم المهنية مع الاحتياجات الخاصة بسياق التدريس الذي يشتغلون فيه[1].

ولتنزيل استراتيجية المهننة على أرض الواقع صاغت وزارة التربية الوطنية عُدّة جديدة لتكوين الأساتذة، حيث سيستغرق هذا التكوين في المستقبل خمس سنوات، بدلا من سنة واحدة، وسيمر بالضرورة عبر الجامعة. فابتداء من سنة (2018-2019)، افتتحت مسالك الإجازة في التربية في العديد من جامعات المملكة في كليات العلوم، والآداب والعلوم الإنسانية، وعلوم التربية، والمدارس العليا للأساتذة أو المدارس العليا للتربية والتكوين.

لقد أصبحت هذه المسالك مفتوحة لحاملي شهادة البكالوريا، من جميع الشعب، بعد عمليّة انتقاء أوّلي لاختيار أفضل المرشحين. وتنقسم إلى تخصّصين: الابتدائي والثانوي. تستغرق الدراسة فيها ثلاث سنوات، وتتوج بالإجازة في التربية. ويكون حاملو هذه الشهادة أمام خيارين: إما مواصلة دراساتهم العليا في الماستر ثم في الدكتوراه في علوم التربية، أو اجتياز مباراة ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

يخضع المرشحون الناجحون في مباراة ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتكوين مهني لمدة سنتين؛ تخصّص الأولى للتأهيل المهني، وتجري بالكامل في المراكز الجهوية. أما الثانية، التي تسمى فترة المهننة، فهي عبارة عن تكوين بالتناوب بين المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والمؤسسات التعليمية[2].

وبعيدا عن تقييم هذه الاستراتيجية التكوينية التي لاتزال في طور الإنجاز، يمكننا أن نلاحظ أهمية مبادئ مهننة مهنة المدرس في تجاوز العديد من الإخلالات التي كانت تطال عملية التكوين، حيث سيتم توفير مدة كافية لتقديم تكوين متين يستجيب لمتطلبات ممارسة هذه المهنة، إلى جانب جعل الولوج إلى هذه المهنة

1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مهنة الأستاذ في المغرب بمعيار المقارنة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص97.
2- المرجع نفسه، ص25.

مقتصرا على فئة محددة من خريجي المؤسسات الجامعية التي تلقّت تكوينا نظريا وعمليا في مهنة التربية والتكوين، وهو ما سيتيح مهننة هذه المهنة وجعل اختيار الولوج إليها اختيارا واعيا. ولتوضيح أهمية هذه العدّة التكوينية الجديدة، سنحاول فيما سيأتي تسليط الضوء على التكوين الذي صار يتلقاه المدرس المستقبلي في المدارس العليا للتربية والتكوين، وفي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وذلك من أجل رصد التقاطعات الحاصلة بين هذه التكوينات، ودورها في تجاوز النقص الذي يعتري نظام التوظيف السابق، والذي ما يزال مستمرا إلى غاية اليوم.

6- تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والتكوين والمراكز الجهوية للتربية والتكوين: أي تقاطعات؟

لا شك في أن الاختيار الذي تبنته وزارة التربية الوطنية بخصوص العدة التكوينية الجديدة للمدرسين يعبّر عن المفتاح الأساسي لمهننة هذه المهنة، بغية تجاوز كل الإكراهات الذي ظلت أشكال التكوين تتخبط فيها منذ إصدار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتفادي العديد من الإخلالات التي لاحقت المنظومة التربوية، رغم العدد الكبير من الإصلاحات التي شهدته هذه الأخيرة في العقدين الأخيرين.

تتمثل أهمية هذه العدة الجديدة، التي جعلت تكوين المدرسين يمرّ بالضرورة عبر الجامعة، والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، في العديد من الجوانب والأبعاد القمينة بجعل هذا التكوين يستجيب، بشكل فعلي، للمتطلبات الجوهرية التي تفرضها هذه المهنة. فمدة التكوين اليوم أصبحت تنسجم مع التكوينات السائدة في مجموعة من البلدان المتقدمة، كما أن طبيعة هذا التكوين، الذي لم يعد يتم فيه التركيز على التخصصات الأساسية بشكل حصري، كما هو الحال بالنسبة للتكوينات التي كان يتلقاها أساتذة الإعدادي والثانوي التأهيلي، أو يتلقى فيه المدرس تكوينا تخصصيا بعيدا عن مهنته في بعض الأحيان، كما هو الحال بالنسبة لأساتذة الابتدائي، صارت قادرة على تكوين مدرس يتوفر على مؤهلات وكفاءات عالية لممارسة هذه المهنة. وما دامت هذه الاستراتيجية الجديدة لمهننة التدريس لازالت في بداياتها، فإننا لن نعمد إلى تقييم أشكال تنزيلها على أرض الواقع، إذ سنكتفي، في هذه الورقة، بتوضيح الأهمية الكبيرة لهذا التكوين، وذلك عبر عرض بعض التقاطعات الحاصلة بين التكوين الذي يتلقاه المدرسون في المدارس العليا للتربية والتكوين، من جهة، والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، من جهة أخرى.

يعتبر التكوين في المدارس العليا للتربية والتكوين، تكوينا شبه مهني، لأنه يهدف -إلى جانب إعداد باحثين متخصصين في علوم التربية- بشكل حصري، إلى تكوين مدرسين بالمنظومة التربوية في مختلف أسلاكها، لذلك فهو يركز على التخصصات الدراسية المحضة، من جهة، وعلى الجوانب المتعلقة بالبيداغوجيا وديداكتيك المواد التي سيدرسها المدرس المستقبلي، من جهة أخرى. وهو بذلك لا يختلف عن التكوين الذي يتلقاه الطلبة المتدربون بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والمراكز الجهوية ـــــــ

- قدرة الطالب على استثمار نتائج علم النفس وسوسيولوجيا التربية في مجال التدريس وفهم الظواهر التربوية.
- توظيف الطالب لكل مكتسباته في حقل البيداغوجيا والديداكتيك في وضعيات التدريس وحل مشاكل الممارسة الصفية.
- قدرة الطالب على التصريف التربوي الجيد لمعارف التخصص الدراسي ضمن الدروس المقررة في المناهج الدراسية.
- استيعاب الطالب للمناهج الدراسية المتعلقة بالمواد الدراسية.
- تمكن الطالب من التخطيط والتدبير والتقويم المتعلق بالمواد الدراسية والوضعيات التعليمية التعلمية[1].

وبناء على طبيعة التكوين بهذه المدارس، وأهدافه الرئيسة، نلاحظ وجود تقاطعات بينه وبين التكوين الذي يتلقاه الطلبة داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، إذ يتم التركيز في هذه المراكز على تعميق التخصص في المواد الدراسية من الناحية الأكاديمية، إلى جانب إيلاء أهمية للجوانب المتعلقة بالقضايا البيداغوجية والديداكتيكية المرتبطة بالمواد التي سيدرسها الطالب المتدرب بعد نهاية تكوينه. ولتوضيح هذا التقاطع، نستحضر المقررات الوزارية لوزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الخاص بتحديد البرنامج الرسمي وإجراءات التقييم الخاصة بالتكوين الأساس لأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي لسنة 2024. يحدد هذا المقرر مضامين التكوين بالمراكز الجهوية والملفات الوصفية لكل المواد الدراسية، وهو يركز بشكل أساسي على التكوين في مجال: دعم التكوين الأساس، وعلوم التربية، والديداكتيك، وتخطيط التعلمات، وتدبير التعلمات، وتقويم التعلمات والدعم والمعالجة، وورشات الإنتاج الديداكتيكي المتعلقة بالمواد الدراسية، وتحليل الممارسات المهنية، وأخلاقيات المهنة، والتدريب الميداني بالمؤسسات التعليمية، وهي المجالات التي يتم فيها تسليط الضوء على القضايا والمعارف المؤطرة للملف الوصفي لتخصصات المدارس العليا للتربية والتكوين[2].

ويهدف التكوين بهذه المراكز، كما هو الحال بالنسبة للتكوين في المدارس العليا للتربية والتكوين، إلى:

- قدرة الطالب على تعبئة مختلف الموارد المعرفية والنظرية والمنهجية، المرتبطة بمجالات علوم التربية، واستثمارها في فهم وتدبير وضعيات تعليمية تعلمية تستجيب لحاجات المتعلمين، وتسهم في انفتاحهم واندماجهم المدرسي والاجتماعي؛
- قدرة الطالب على تعبئة مجموعة من الموارد المعرفية والنظرية والمنهجية الديداكتيكية، لحل وضعيات مركبة ممهننة، مرتبطة بالمواد المدرسة؛

1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مهنة الأستاذ في المغرب بمعيار المقارنة الدولية، مرجع سبق ذكره.
2- مقرر وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الخاص بتحديد البرنامج الرسمي وإجراءات التقييم الخاصة بالتكوين الأساس التأهيلي لأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي التأهيلي، بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. 2024.

تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والمراكز الجهوية ـــــــ

مجلّة نقد وتنوير - العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة ـــــــ

تكوين المدرسين بين المدارس العليا للتربية والمراكز الجهوية ـــــــ

مجلّة نقد وتنوير - العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة ـــــــ